



مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation



كيف نحفز ممارسات الاستدامة في القطاع الخاص؟

E nvironment



المسؤولية تجاه البيئة

- خفض الانبعاثات الغازية
- زيادة المسطحات الخضراء
- الاهتمام بالثروة الطبيعية
- الكفاءة في استهلاك الطاقة

S ocial



التنمية المجتمعية

- توفير فرص العمل اللائق
- الاستثمارات في مبادرات مبتكرة
- لمعالجة تحديات اجتماعية
- التطوع ودعم المنظمات غير الربحية
- الصحة والسلامة المهنية

G overnance



الحوكمة الرشيدة

- الشفافية والإفصاح
- إدارة المخاطر
- إشراك أصحاب المصلحة
- مكافحة الفساد

ما هي ممارسات الاستدامة ESG

نتحمل المسؤولية في أعمالنا

نريد بناء قطاع أعمال لا يكتفي بالوصول إلى الأرباح المالية فحسب، بل يسهم في النهوض بمجتمعه ووطنه ويقوم بمسؤوليته الاجتماعية، ويسهم في تحقيق استدامة الاقتصاد الوطني، كما يسهم في إيجاد فرص عمل مناسبة ومحفزة لأبنائنا، ليتمكنوا من بناء مستقبلهم المهني. وسنعمل على دعم قطاع الأعمال القائم بمسؤوليته تجاه الوطن والشركات التي تساهم في التصدي للتحديات الوطنية



مقدمة

أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أبرز التزامات المملكة تجاه الاستدامة، فقامت السعودية بتبني الأهداف والسعي لتحقيقها بحلول عام 2030م. واستطاعت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر القيام بتوحيد مفهوم الاستدامة عالمياً المرتكز على الحوكمة الرشيدة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية



استطاعت البشرية التغلب على الكثير من التحديات والأمراض التي كان يعاني منها السابقون، وتقديم الحلول الخلاقة للقضاء على الفقر وتحسين المستويات المعيشية، بفضل التطور العلمي الهائل، والنمو الاقتصادي المطرد. وفي حين استطعنا رفع معدلات حياة الأفراد، حيث تنخفض بشكل متوالي نسب وفيات الأطفال والرضع، وتغلبنا على كثير من الأمراض والأوبئة، إلا أن استهلاكنا المفرط لمواردنا البشرية وهدر الماء والغذاء وغيرها من ثروات الأرض النابضة، والتغير المناخي الهائل، يجعلنا أمام تحديات غير مسبوقة لم تواجهها الأجيال السابقة. ما يضع حقوق الأجيال القادمة في خطر حقيقي. ومن غير الممكن أن نضمن مستويات كريمة من العيش لهذه الأجيال في حال استمرار نمط استهلاكنا.

ولدور المنظمات غير الحكومية داخل الدول دور مهم، سواء كانت منظمات غير ربحية أو شركات، وبات دور اللاعبين غير الحكوميين أكثر تأثيراً من أي وقت سبق. ولذلك فإن التحديات التي تواجهها الدول لم تعد فقط مسؤولية الحكومات، وإنما توسع نطاق المسؤولية ليضم شركاء التنمية من القطاع الخاص وغير الربحي. وتعاوض هذه الجهود وتكاتفها هو الكفيل بحل المشكلات المعقدة التي تواجهنا اليوم. لذلك أتت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، لتؤكد على الدور التكاملي والتشاركي لمكونات الدولة الثلاث: (الحكومات، مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص)، ولتؤكد كذلك على أن الطريق نحو تحقيق هذه الأهداف يتطلب قيام كل القطاعات بالالتفات إلى مسؤوليتها تجاه ثلاث مكونات رئيسية: تحقيق **الحوكمة الرشيدة** داخل المنظمات، وتبني **ممارسات مسؤولية تجاه البيئة**، بالإضافة إلى الالتزام بالمساهمة ببناء **وتنمية المجتمع**. وتعرف هذه المكونات الثلاثة بالاستدامة، ولذلك يشار إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية على أنها مستدامة.

وشاركت المؤسسة مع الوفد السعودي الرسمي في المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018م حول أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقدمت المملكة تقريرها الطوعي الأول بمشاركة وزارة الاقتصاد والتخطيط كمثل للحكومة، وشركة سابك ممثلة للقطاع الخاص، ومؤسسة الملك خالد ممثلة للمجتمع المدني. وكان عنوان المنتدى هذا العام «التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة»، وتناول بالتفصيل التقدم المحرز في الأهداف الخاصة بالاستدامة.

وسلط الهدف 12.6 بالتحديد الضوء على أهمية دور القطاع الخاص من خلال اتباع الشركات ممارسات مستدامة والحرص على أن تفصح في تقاريرها عن الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستدامة. ومن مؤشرات أداء هذا الهدف زيادة نسبة الشركات التي تقوم بتقديم تقارير استدامة.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان



12.6

تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

مصطلحات عدة تستخدم للإشارة إلى ثلاثي الاستدامة:

الحوكمة الرشيدة وممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية (ESG):

المواطنة المسؤولة
Corporate Citizenship

الاستدامة
Sustainability

المسؤولية الاجتماعية
Social Responsibility

برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات
Corporate Social Responsibility

ملاح معايير الاستدامة الوطنية:

رؤية المملكة 2030 والتأكيد على المواطنة المسؤولة:



يجسد محور «الوطن الطموح» في رؤية المملكة 2030 منطلقات ودعامة الاستدامة في المملكة، حيث يؤكد هذا المحور على مبدأ التشاركية في المسؤولية بين الجميع، ابتداءً بتحمل الأفراد لمسؤوليتهم في حياتهم، وتحمل الشركات المسؤولية في أعمالها، وتحمل المجتمع لمسؤوليته من خلال الأوقاف ومنظمات المجتمع المدني.

تمكين المسؤولية الاجتماعية

مجتمع حيوي	1 تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية
	2 تمكين حياة عامرة وصحية
اقتصاد مزدهر	3 تنمية وتنويع الإقتصاد
	4 زيادة معدلات الوظيف
وطن طموح	5 تعزيز فعالية الحكومة
	6 تمكين المسؤولية الاجتماعية
	6.1 رفع مستوى تحمل المواطن للمسؤولية
	6.2 تمكين الشركات من المساهمة
	6.3 تمكين تحقيق أثر أكبر للقطاع غير الربحي

برنامج التحول الوطني 2020



تناول البرنامج مبادرات خاصة بكل من تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بالإضافة إلى تعزيز ممارسات الاستدامة لدى الشركات الوطنية.

ب. مبادرات تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني:

1. زيادة مساهمة الشركات في تبني الاستدامة بدعم الشركات العائلية وتحفيز تبني المعايير العالمية للاستدامة
2. تعزيز وتمكين الشركات على الاستقرار المؤسسي من خلال برامج التحفيز كالجوائز وربط الإقراض بالاستدامة
3. وضع وتفعيل إطار لتحفيز الشركات الكبرى لتطبيق المعايير الوطنية للاستدامة وإلزامها بإصدار تقارير الاستدامة
4. تطوير ودعم الشركات العائلية نحو الاستدامة في أداء الأعمال
5. الجائزة الوطنية لمساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة
6. تأهيل وتحفيز الشركات على تبني المواصفات الدولية التابعة للمنظمة الدولية للتقييس (ISO)
7. إنشاء منصة وطنية لتعزيز مساهمة الشركات في التنمية المستدامة
8. تحفيز صندوق التنمية الوطني والصناديق الأخرى لإدراج معايير الاستدامة ضمن معايير الإقراض للشركات الوطنية

أ. مبادرات تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية

1. تعزيز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ببناء معيار وطني وسياسات ومحفزات تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية
2. زيادة التأثير الاجتماعي للشركات بتحفيز الشركات لتأسيس مؤسسات أهلية وإطلاق حملات تعريفية بإنجازات قطاع الأعمال في المساهمة المجتمعية وقياس الصورة الذهنية لمساهمة قطاع الأعمال في المجتمع

ومن الملاحظ التركيز في هذه المبادرات على تشجيع ممارسات التنمية المجتمعية لدى القطاع الخاص، بدون التطرق لممارسات الاستدامة الأخرى: الحوكمة الرشيدة والممارسات البيئية المسؤولة.

تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية	6.2.1
تعزيز اهتمام الشركات باستدامة الاقتصاد الوطني	6.2.2

برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2020



قام صندوق الاستثمارات العامة، كأحد الصناديق السيادية البارزة عالمياً، بالمساهمة في تأسيس مجموعة عمل الكوكب الواحد للصناديق السيادية، والتي تضم مجموعة من الصناديق السيادية حول العالم، وتبنت إطار عمل يتضمن معايير مستدامة لاستثمارات هذه الصناديق.

لائحة حوكمة الشركات:

المواد الاسترشادية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية الواردة في لائحة حوكمة الشركات:

المادة السابعة والثمانون: المسؤولية الاجتماعية

تضع الجمعية العامة العادية - بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة - سياسة تكفل إقامة التوازن بين أهدافها والأهداف التي يصبو المجتمع إلى تحقيقها؛ بغرض تطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

المادة الثامنة والثمانون: مبادرات العمل الاجتماعي

يضع مجلس الإدارة البرامج ويحدد الوسائل اللازمة ل طرح مبادرات الشركة في مجال العمل الاجتماعي، ويشمل ذلك ما يلي:

1. وضع مؤشرات قياس تربط أداء الشركة بما تقدمه من مبادرات في العمل الاجتماعي، ومقارنة ذلك بالشركات الأخرى ذات النشاط المشابه.
2. الإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة للعاملين فيها وتوعيتهم و تثقيفهم بها.
3. الإفصاح عن خطط تحقيق المسؤولية الاجتماعية في التقارير الدورية ذات الصلة بأنشطة الشركة.
4. وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركة.

وفي الوقت الذي تطرق برنامج التحول الوطني 2.0 إلى تحفيز صناديق التمويل الوطنية لإدراج معايير الاستدامة ضمن معايير الإقراض، فإن صندوق الاستثمارات العامة قد أكد على تحفيز الشركات التي سيستثمر فيها على تبني معايير الاستدامة.

وفيما يتعلق بالتزامات البرنامج التنفيذي لصندوق الاستثمارات العامة، فقد التزم الصندوق برفع مستوى الحوكمة في الشركات التي يساهم فيها الصندوق، ورفع مستويات الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى مساندة الشركات في تعزيز معايير المسؤولية الاجتماعية. ومن مبادرات الصندوق تأسيس الشركة السعودية لإعادة التدوير وإنشاء الشركة الوطنية لخدمات كفاء الطاقة. ومن المتوقع لهذه المبادرات الحفاظ على المقدرات الطبيعية للمملكة والمحافظة على البيئة، كما ينوي الصندوق دعم نشر مفهوم إعادة التدوير والاستدامة، والترويج لهما.

تعد لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بناءً على نظام الشركات، من أهم اللوائح المنظمة لمعايير النزاهة والشفافية والإفصاح وتضارب المصالح وتنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة، وغيرها من معايير الحوكمة. وأشارت اللائحة بشكل استرشادي لإنشاء لجنة إدارة المخاطر في الشركة، ومن المتعارف عليه الأهمية القصوى لإدارة المخاطر كمعيار للحوكمة الرشيدة. وفيما يتعلق بممارسات الاستدامة البيئية والمجتمعية، فنجدها بأن لائحة حوكمة الشركات لم تقف على الممارسات البيئية، واكتفت بالإشارة بشكل استرشادي وغير ملزم لبعض ممارسات التنمية المجتمعية، أو ما أشارت له بالمسؤولية الاجتماعية.

تطوير دليل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس الإرشادي للمسؤولية الاجتماعية :

تعد الهيئة المرجع الرئيسي لإصدار المواصفات القياسية وتوطين المقاييس والمعايير الوطنية. وفيما يتعلق بجهودها في موضوع الاستدامة، فقد قامت الهيئة العام الماضي بترجمة وتبني مواصفة الأيزو رقم 26000 للمسؤولية الاجتماعية، لتكون أداة استرشادية للشركات.

وتركز هذه المواصفة على مبادئ أساسية لتحقيق الاستدامة، مثل: الحوكمة المؤسسية، وحقوق الإنسان، والعمل اللائق، وحماية المستهلك، وإشراك المجتمع وتنميته. وتعتبر أحد المعايير الاختيارية المحلية القليلة للاستدامة.



معايير جائزة الملك خالد للاستدامة:

1. بناء قوة عمل تنافسية سعودية

زيادة نسب السعودية، وتوظيف القوى العاملة النسائية، وجاهزية بيئة العمل وتحفيزها، ووضع أطر لإدارة أداء العاملين، ومعايير الصحة والسلامة المهنية.

2. ابتكار حلول للتنمية المستدامة

الانتقال من المساهمة الخيرية والتبرعات إلى الاستثمار الاستراتيجي في المجتمع، وتشجيع التطوع وبناء الشراكات المجتمعية.

3. دعم وتمكين الموردين المحليين

الترويج لدعم الموردين المحليين وبناء قدراتهم، بالإضافة إلى المشتريات المسؤولة.

4. الالتزام بالحوكمة الجيدة والجودة العالية

تشجيع الشفافية وأخلاقيات العمل في الإدارة

5. الإدارة البيئية المسؤولة

التركيز على كفاءة الموارد وإعادة التدوير وكفاءة التشغيل.

وتمنح الجائزة جميع المنشآت المشاركة بطاقة أداء تستطيع من خلالها تقييم أدائها مقارنة بالشركات العاملة في نفس المجال بهدف التطوير المستمر.

تؤمن مؤسسة الملك خالد بمبدأ الشراكة من أجل التنمية، وأن لكل قطاع في الدولة دور تنموي مهم يجب أن يقوم به بالتكامل والتشاركية مع القطاعات الأخرى. ولذلك حرصت المؤسسة منذ بداياتها على إشراك القطاع الخاص في الحوارات الوطنية، وأيضاً في تحسين ممارساته المسؤولة والمستدامة اتجاه البيئة والمجتمع، لإيمانها بأن تحسين ممارسات الاستدامة بالغ الأثر على المجتمع والبيئة، بالإضافة إلى تحسين مستوى الربح وزيادة التنافسية لهذه الشركات على الصعيد المحلي والعالمي. ومن هنا أتت فكرة جائزة الملك خالد للاستدامة والموجهة لشركات القطاع الخاص، وهي الجائزة الوحيدة من نوعها في المملكة التي تمنح للشركات المحلية التي استطاعت أن تكون رائدة في مجال الاستدامة.

وتشتمل منهجية جائزة التنافسية المسؤولة على استبيان يتكون من 64 سؤالاً رئيسياً، يتم تصنيفها إلى خمسة مجالات أساسية مبنية على الحوكمة، والبيئة، والمجتمع. وتراعي الجائزة في معاييرها الالتزام بأهداف التنمية الوطنية والعالمية، كرؤية المملكة 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ورشة عمل الممارسات الريادية المستدامة:

رأت المؤسسة من خلال تجربتها في جائزة الملك خالد حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة لخطة طريق تساعد في تبني معايير الاستدامة. فقامت بتطوير محتوى تدريبي يقدم لهذه المنشآت، أملاً في زرع هذه الممارسات في الشركات منذ نشأتها لضمان استمراريتها عند كبرها وتوسعها. وقد قامت المؤسسة بتقديم الورشة في عدة مناطق في المملكة مثل مكة المكرمة وعسير والرياض والمنطقة الشرقية بمشاركة عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



الممارسات الريادية المستدامة
SUSTAINABILITY LEADING PRACTICES



جائزة الملك خالد
King Khalid Award

أبرز المعايير الدولية لممارسات الاستدامة

المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)



تحقيقاً لهدف التنمية المستدامة رقم (12.6) المعني بتشجيع الشركات على اعتماد ممارسات وإفصاحات الاستدامة، تلعب المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) دوراً مهماً في تقديم أدلة العمل الاسترشادية والمعتمدة دولياً لشكل ومضمون ومحتوى تقارير الاستدامة السليمة وممارسات الإفصاح الشفافة والموحدة. وتعتبر المبادرة المرجعية الأكثر تبنياً بين الشركات الرائدة في مجال إفصاحات الاستدامة.

ورغم إطلاق المبادرة عالمياً في نهاية التسعينات الميلادية لتكون عوناً للشركات والحكومات ومنظمات المجتمع المدني في إبراز آثارها على البيئة وتكافؤ الفرص والفساد وغيرها من مجالات الاستدامة، إلا أن معاييرها حصلت على تحديث جذري وتبسيط في الإجراءات ودخلت حيز التنفيذ في عام 2018م، مما سهل على قطاع الأعمال تبنيها واستخدامها للإفصاح عن مجالات الأهمية النسبية (material topics) ويمكن من تحديثها مستقبلاً. ويقوم عدد محدود جداً من الشركات السعودية بتبني متطلبات المبادرة في تقاريرها.



12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

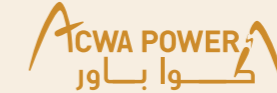


12.6

تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها

الشركات الوطنية التي تفصح عن ممارسات الاستدامة:

تمكنت المؤسسة من الوصول إلى 13 شركة سعودية فقط تقوم بالإفصاح عن ممارساتها في مجال الاستدامة عن طريق تقارير استدامة منفصلة، أو من خلال تضمين تقاريرها السنوية فصلاً خاصة بممارساتها في مجال الاستدامة.



فقيه.

مستشفى د. سليمان فقيه
Dr. Soliman Fakeeh Hospital



ميثاق الأمم المتحدة العالمي (UN Global Compact)

يقدم الميثاق العالمي للأمم المتحدة عشرة ممارسات للمنشآت تشكل المبادئ والقيم الأصيلة في مجالات حقوق الإنسان، معايير العمل، البيئة، ومكافحة الفساد. وتقوم المنشآت حول العالم بالتوقيع على الميثاق والالتزام بمبادئه اختياريًا، وقد انضمت رسمياً مؤسسة الملك خالد للميثاق والتزمت به منذ عام 2014م، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية عن منجزاتها في تطبيق المبادئ العشرة، وهي:

1. على الشركات أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.
2. على الشركات أن تتأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات لحقوق الإنسان.
3. يجب أن تحترم الشركات حقوق تكوين اللجان العمالية والاعتراف بحق المفاوضة الجماعية للعاملين.
4. القضاء على جميع أشكال العمل القسري والإلزامي.
5. إلغاء جميع أشكال عمل الأطفال والقصيرين.
6. القضاء على التمييز في الوظائف والمهن.
7. على الشركات اتخاذ منهج وقائي وحذر تجاه مخاطر البيئة المحيطة.
8. دعم وتفعيل المبادرات لضمان المسؤولية تجاه البيئة.
9. التشجيع على تطوير ونشر تكنولوجيا صديقة للبيئة.
10. على الشركات مكافحة جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

مؤشرات داو جونز للاستدامة (DJSI)



Dow Jones
Sustainability Indexes

أطلقت مؤشرات داو جونز للاستدامة منذ عام 1999 كمجموعة من مؤشرات أسواق المال الأمريكية التي تقيّم أداء آلاف الشركات المدرجة في مؤشرات الاستدامة. وتم بناء المؤشر من خلال تحليل الأثر البيئي والاجتماعي للشركات، مثل ممارسات الحوكمة، إدارة المخاطر، مواجهة التغير المناخي، الممارسات العادلة في سلاسل التوريد وأنظمة التوظيف. ويقدم المؤشر بيانات تفصيلية لفترات زمنية طويلة توضح اتجاهات الشركات المدرجة في تبني معايير الاستدامة. ويخدم المؤشر المستثمرين المهتمين في تبني معايير الاستدامة عند اختيارهم للشركات التي يرغبون في الاستثمار فيها، ويسمى هذا النوع من الأموال الاستثمارية المهمة بممارسات الاستدامة (رأس المال المسؤول).

تجارب دولية في تحفيز ممارسات الاستدامة

توجيه الاتحاد الأوروبي لتحفيز الإفصاحات غير المالية

أصدر برلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2014 توجيهاً للدول الأعضاء حول الإفصاحات غير المالية ومعلومات التنوع للشركات الكبرى، والذي طالب بتحفيز الشركات الأوروبية لتبني المزيد من ممارسات الشفافية في الإفصاح والمسؤولية في الجوانب الاجتماعية والبيئية. وبنهاية عام 2017، أقرت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوانين وتشريعات وطنية لتحقيق التوجيه داخل دولها. وقد أتاح التوجيه للشركات اختيار المعايير الدولية الأنسب لها لتنفيذ الإفصاحات مثل ميثاق الأمم المتحدة العالمي (UN Global Compact) أو المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000)، على أن تراعي الإفصاحات المواضيع ذات الأهمية النسبية للشركات وتعكس مخاطر أعمالها على المجتمع والبيئة المحيطة.

متطلبات الإفصاح في نظام الشركات البريطانية

تضمن تحديث نظام الشركات البريطاني لعام 2013 متطلبات إلزامية للشركات المدرجة بالإفصاح في النصف الأول من تقارير مجالس الإدارة السنوية عن بيانات إضافية مثل كمية الانبعاثات الغازية الناتجة عن أنشطة الشركة، قضايا حقوق الإنسان والمجتمع، وبيانات عن التنوع في قوة العمل مثل تفصيل نسبة الإناث والذكور بين الموظفين وبين الوظائف القيادية.

الإلزامية إنفاق 2% للمسؤولية الاجتماعية في الهند

في عام 2013م، قامت حكومة الهند بتعديل نظام الشركات الهندية ليشمل مادة إلزامية جديدة تفرض إنفاق كل شركة خاضعة لعلى إنفاق 2% على الأقل من متوسط صافي أرباحها لآخر ثلاث سنوات مالية على برامج المسؤولية الاجتماعية في الهند. ومكنت وزارة التجارة الهندية مجالس الإدارة في الشركات من وضع استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بشركاتهم واعتماد مشاريعها السنوية بما يتفق مع أهداف النظام. كما ألزم النظام الشركات بتشكيل لجان للمسؤولية الاجتماعية على مستوى مجالس الإدارات تشكل من 3 أعضاء على الأقل على أن يكون أحدهم عضواً مستقلاً

متطلبات الإدراج في البورصة الماليزية

في عام 2015م، قامت البورصة الماليزية بإجراء تعديلات على متطلبات الإدراج لتشمل إلزامية تضمين التقارير السنوية للشركات بيان عن إدارتها للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الأهمية النسبية. كما قدمت البورصة أدلة إرشادية لإعانة الشركات على تقديم إفصاحات الاستدامة المطلوبة. كما قامت البورصة بتقديم دورات وحملات توعوية للشركات والمستثمرين حول برامج الاستدامة والحوكمة وأهمية تضمينها في استراتيجيات الشركات وأنشطتها الرئيسية.

أسئلة النقاش

يظهر من ورقة النقاش أن مبادئ الاستدامة ولغتها حاضرة في الأهداف العالمية والممارسات الدولية، وملاحظتها انعكست في رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية. لكن تبقى السياسات الوطنية بعيدة عن التحفيز الحقيقي لتبني ممارسات الاستدامة وتقدم مواد إرشادية مجتزئة بين لائحة حوكمة الشركات والدليل الإرشادي للمسؤولية الاجتماعية. ونطمح في أن تناقش هذه الجلسة المحفزات الأنسب للسياق المحلي السعودي للترويج لممارسات الاستدامة وإفصاحاتها بين منشآت القطاع الخاص.

المصادر

- وثيقة رؤية المملكة 2030
vision2030.gov.sa/download/file/fid/422
- وثيقة برنامج التحول الوطني 2.0
vision2030.gov.sa/download/file/fid/1510
- وثيقة البرنامج التنفيذي لصندوق الاستثمارات العامة
vision2030.gov.sa/download/file/fid/1365
- لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (8-16-2017) وتاريخ (16/5/1438هـ) بناء على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/3 وتاريخ 1/28/1437هـ
cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf
- الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، «دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية»
www.saso.gov.sa/ar/about/PublicConsultation/Documents/Guidance_on_social_responsibility.pdf
- توجيه الاتحاد الأوروبي حول الإفصاحات غير المالية ومعلومات التنوع للشركات الكبرى (EU/95/Directive 2014).
eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0095&from=EN
- نظام الشركات البريطانية (ضوابط التقرير الاستراتيجي وتقرير مجلس الإدارة) 2013
assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/206241/bis-13889--companies-act-2006-draft-strategic-and-directors-report-regulations-2013.pdf
- وثيقة معلومات البورصة الماليزية
www.sseinitiative.org/fact-sheet/bursa/

- من محفزات الاستدامة ممارسة الإفصاح عن البيانات غير المالية المتعلقة بأثر الشركات (السلبى أو الإيجابي) على البيئة والمجتمع من حولها، كيف نحفز الشركات لتقديم هذا النوع من الإفصاحات؟
- هل من الأنسب فرض ممارسة الإفصاحات غير المالية بشكل إلزامي أو طوعي للشركات؟ وهل من المناسب وضع إطار زمني تدريجي لإلزامية الإفصاحات؟
- كيف نتأكد من صدق وموثوقية البيانات الواردة في تقارير الاستدامة حول الإفصاحات غير المالية من الشركات الوطنية؟
- هل هناك ممارسة حقيقية على الأرض لجميع ممارسات الاستدامة (الحوكمة والبيئة والمجتمع)، أم أن هناك غلبة لممارسة على الأخرى؟
- حتى تكون ممارسات الاستدامة جزءاً أصيلاً من أعمال الشركة فإنها تحتاج إلى استقلالية ودعم من قيادتها التنفيذية، ما هي الممارسات الأفضل لتوطين الاستدامة داخل الشركات؟
- ماهي الشركات التي يمكن استهدافها ابتداءً لإطلاق ونشر ممارسات الاستدامة في القطاع الخاص؟ هل هي الشركات المملوكة للدولة؟ أو الشركات المدرجة؟ أو الشركات التي يتجاوز رأس مالها أو عدد موظفيها حداً معيناً؟
- كيف يمكننا أن نزرع ممارسات الاستدامة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبكراً لضمان استمراريتها عند كبرها وتوسعها؟



KKFoundation
